



هذا المشروع ممول من قبل
الاتحاد الأوروبي

سترايف جوفينايل: منع العنف ضد الأطفال من قبل الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة والتصدي له

التحدي

في السنوات الأخيرة، ازداد بشكل ملحوظ عدد الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ثمانية عشرة عاماً (يُشار إليهم فيما يلي بـ «الأطفال»). قد يتم إعداد هؤلاء الأطفال أو تلقينهم عقائد الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة أو استخدامهم كخدم أو استغلالهم كرقيق جنسي، كما يمكن أن يُشاركوا في أنشطة مختلفة من الأنشطة الإجرامية التي تقوم بها تلك الجماعات، بما في ذلك العمل كجواسيس ومخبرين، أو المشاركة بشكل مباشر في التحضير و/أو تنفيذ الهجمات. والفتيات اللاتي يتم تجنيدهن أيضاً من خلال استراتيجيات محددة، يواجهن مخاطر أكبر للعنف والاستغلال الجنسي عند ارتباطهن بتلك الجماعات. وبينما يقع هؤلاء الأطفال ضحايا لأشكال خطيرة من العنف، ينبغي معاملتهم وفقاً لذلك، فعادةً ما يتعرضون للوصم والإيذاء الثانوي. وفي إطار الآلية المساهمة في الاستقرار والسلام، وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أطلق الاتحاد الأوروبي خطة عمل جديدة من أجل حماية الأطفال بشكل أفضل. يهدف مشروع سترايف جوفينايل إلى تعطيل تجنيد الأطفال من قبل الجماعات الإرهابية ودعم إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم وتعزيز قدرتهم على الصمود ضد التطرف العنيف. ويشمل المشروع التركيز على ثلاثة دول شريكة: إندونيسيا والعراق ونيجيريا.

الهدف العام

منع ومكافحة التطرف العنيف الذي يؤثر على الأطفال، مع مراعاة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين



يتمشى مشروع سترايف جوفينايل مع كل من أجندة مكافحة الإرهاب ٢٠٢٠ وأجندة حقوق الطفل للاتحاد الأوروبي، والتي تؤكد على أهمية الدعوة وحماية حقوق الطفل في الأنشطة الخارجية للاتحاد الأوروبي، مع التأكيد على التزامه بمكافحة جميع أشكال العنف. يسعى المشروع إلى تعزيز حماية الحقوق والمبادئ المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.



زيادة صمود الأطفال ضد أحداث التطرف العنيف

• زيادة قدرة الأطفال وبيئتهم (أسرهم والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني) على مقاومة محاولات التجنيد وإعادة الإدماج بنجاح في المجتمع.



الأهداف الخاصة تعزيز الاستراتيجيات والسياسات والآليات الحكومية

• تعزيز الوعي العالمي بظاهرة تجنيد الأطفال واستغلالهم من قبل الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة.
• مراجعة الإطار القانوني والسياساتي لمنع تجنيد الأطفال واستغلالهم من قبل الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة والتصدي له.
• تعزيز قدرات المسؤولين المعنيين على استراتيجيات وتدابير منع والتصدي لتجنيد الأطفال واستغلالهم من قبل الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة.

إندونيسيا: عانت إندونيسيا من العواقب الوخيمة للتجنيد والاستغلال من قبل الجماعات الإرهابية، على الصعيدين المحلي والخارجي. ومن خلال قيادتها في "دعوة بالي للعمل"، وهو إعلان سياسي يؤيد "خارطة طريق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن معاملة الأطفال المرتبطين بالجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة العنيفة"، تؤكد الحكومة الوطنية مجدداً التزامها القوي بحماية الأطفال، فضلاً عن إعادة تأهيل وإعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة.

العراق: بعد صعود وسقوط داعش، لا يزال عدد كبير من الأطفال محرومين من حريتهم نتيجة ارتباطهم المزعوم بالجماعات الإرهابية. ويواجه قطاع العدالة عدداً كبيراً من القضايا وأوامر الاحتجاز، بما في ذلك الأطفال والشباب المحتجزين في مراكز الاحتجاز والسجون في ظل ظروف صعبة، إلى جانب عدم وجود القدرة على دعمهم بإعادة التأهيل أو بالخدمات الكافية. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه الحكومة الآن تحديات متزايدة في توفير العلاج المناسب للأطفال العائدين. ومن الأولويات الملحة تقديم المساعدة المتخصصة لجميع الأطفال المرتبطين بالجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة في العراق، في سياق من التماسك الاجتماعي والمصالحة.

نيجيريا: كان تجنيد الأطفال واستغلالهم، بمن فيهم الفتيات، جزءاً لا يتجزأ من الأساليب التي تستخدمها الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة في نيجيريا. وقد أعربت السلطات الوطنية عن اهتمامها المتزايد بتطوير نهج مشترك واستراتيجيات متماسكة لخدمة الأطفال وحمايتهم بشكل أفضل في إطار "خطة العمل الوطنية لمنع ومكافحة التطرف العنيف". وأصبحت الآن التدخلات الرامية إلى تعزيز الاستقرار وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية الأكثر تضرراً في صدارة الأجندة الوطنية.

يتماشى مشروع سترايف جوفينايل مع الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة: "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات"، وخطة عمل الاتحاد الأوروبي المعنية بالتنوع الاجتماعي، والهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة: "تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات".